

مادة دراسات نقدية ٣ د. هبة الحداد

إعداد الباحث

م. علي الشهري



التكليف العاشر

المحتوى للتكليف العاشر

نقد علمي شامل على رسالة ماجستير لأحد الزملاء الباحثين (الزميل احمد الجنيدلي)

الجنيدلي، أحمد بن عبد الله. (٢٠٢٢). أثر تمكين العاملين على الإبداع الإداري: دراسة ميدانية على موظفي المنظمات غير الربحية بمدينة برية (ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز.

في ضوء أهمية تعزيز جودة الأبحاث العلمية الأكاديمية ورفع كفاءة الإنتاج المعرفي، يأتي هذا العرض النقدي رسالة الماجستير بعنوان «أثر تمكين العاملين على الإبداع الإداري: دراسة ميدانية على موظفي المنظمات غير الربحية بمدينة بريدة»، ويهدف هذا العرض إلى تقديم قراءة موضوعية وتحليلية للرسالة وفق معايير أكاديمية منهجية تشمل وضوح العنوان ودقته، وتحديد مشكلة الدراسة وأهدافها، وأهمية البحث من الناحيتين العلمية والتطبيقية، ومدى الاستفادة من الدراسات السابقة، وصحة المنهجية المتبعة، وسلامة إجراءات التحليل واستنتاج النتائج، إضافة إلى تقويم اللغة والأسلوب، والأصالة والجدة، وصحة التوثيق، وتكامل الملاحق. سأسعى في هذا العرض إلى نقد السياق النظري والعملي للدراسة، وبيان منهجية النقد المتبعة، مراعيًا التوازن بين الثناء على جوانب القوة واقتراح تحسينات بناءة حيث يلزم، وذلك للتأكد من أن هذه الرسالة تسهم بفعالية في تطوير ممارسات التمكين الإداري والإبداع المؤسسي في القطاع غير الربحي السعودي.

العنوان «أثر تمكين العاملين على الإبداع الإداري: دراسة ميدانية على موظفي المنظمات غير الربحية بمدينة بريدة» يتميز العنوان بوضوحه ودقته؛ إذ يحدد المتغير المستقل (تمكين العاملين) والمتغير التابع (الإبداع الإداري)، كما يحدد النطاق المكاني والدلالي للدراسة (المنظمات غير الربحية في بريدة)، مما يسهل على القارئ استيعاب موضوع البحث من النظرة الأولى، لا يحتوي العنوان على أي مصطلحات فضفاضة أو مبهمّة، بل يستخدم لغة علمية متعارف عليها في مجال الإدارة والموارد البشرية، وعلى مستوى الجودة، يشير الباحث في الفصل الثاني إلى أن هذه الدراسة هي الأولى التي تتناول أبعاد التمكين في المنظمات غير الربحية بمنطقة القصيم، ما يضفي عليها قيمة بحثية مضافة محليًا وإقليميًا، رغم تشابهها موضوعيًا مع دراسات أخرى في بيئات مختلفة.

طرح الباحث مشكلة الدراسة بوضوح تام في القسم ١-٢ من الفصل الأول، عند التطرق إلى التحديات البنيوية في المنظمات غير الربحية، كالبيروقراطية والروتين، ومعوقات اتخاذ القرار وانتقاله إلى المستويات الدنيا، إضافة إلى ضعف المناخ الإبداعي لدى الموظفين، وقد تم تقديم خلفية نظرية وعملية لبيان أثر التمكين الإداري على تجاوز هذه المعوقات وتعزيز الإبداع الإداري بما يتوافق مع متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، كما صاغ الباحث سؤال الدراسة الرئيسي بصيغة علمية واضحة (ما أثر التمكين بأبعاده التفويض السلطة - التدريب - فرق العمل - التحفيز على الإبداع الإداري للعاملين بالمنظمات غير الربحية بمدينة بريدة؟) وهذا التحديد الدقيق يتيح للقارئ تفهم نطاق البحث وإجراءاته، ويوضح أن المشكلة ليست مفترضة بل معاشة في الواقع المؤسسي للقطاع الثالث السعودي، وقد استمد الباحث تبريرًا كافيًا لأهمية المشكلة من مخرجات الدراسات الإحصائية الوطنية المتعلقة بالإسهام غير الربحي في الناتج المحلي، والحاجة إلى رفع مستوى فعاليته وجودة خدماته.

حدد الباحث أهدافه بدقة، متبعًا منهجية علمية رصينة بذكر هدف عام وأربعة أهداف فرعية، فالهدف العام يتمثل في «التعرف على أثر التمكين بأبعاده على الإبداع الإداري»، فيما تتفرع الأهداف الفرعية إلى دراسة أثر كل بعد من أبعاد التمكين (تفويض السلطة-التدريب-فرق العمل-التحفيز) على الإبداع الإداري. يوضح الباحث أن هذه الأهداف مرتبطة مباشرةً بمشكلة الدراسة، حيث أسس كل هدف على فرضية بحثية تقيس العلاقة بين بعد تمكيني محدد ومدى تحقيق الإبداع الإداري. هذا الربط المنهجي بين المشكلة والأهداف يضمن توجيه الدراسة نحو نتائج قابلة للقياس والتحقق الإحصائي. كما أن صياغة الأهداف بصيغة «التعرف على أثر» تتيح استخدام أدوات كمية ووصفية مناسبة، وتعكس وعي الباحث بأهمية توضيح علاقة السبب بالنتيجة بطريقة علمية منهجية.

جاءت أهمية الدراسة من محورين رئيسيين: علمي وتطبيقي، فعلى الصعيد العلمي تسد الدراسة فجوة بحثية معروفة في أدبيات الإدارة العامة حول تمكين العاملين في القطاع غير الربحي بمنطقة القصيم، حيث يندر وجود دراسات محلية تسلط الضوء على هذه العلاقة الحيوية بين التمكين والإبداع الإداري. وبين الباحث أن نتائج الدراسة ستثري المعرفة النظرية بإضافة بيانات ميدانية حول ظروف خاصة لهذا القطاع في بريدة، ما يتيح مقارنات مستقبلية مع بيئات إدارية أخرى. أما الأهمية التطبيقية، فقد تم تقديمها بشكل يظهر كيف يمكن لصانعي القرار في المنظمات غير الربحية الاستفادة من النتائج لتطوير سياسات الموارد البشرية، مثل تصميم برامج تدريبية مخصصة، وإعادة هيكلة فرق العمل، واعتماد نظم تحفيز فعالة، فضلاً عن تعزيز ثقافة التفويض والتمكين داخل الهياكل التنظيمية، وتعد هذه الإضافات ذات قيمة عالية لمن يرغب في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ في التنمية المجتمعية.

استعرض الباحث في الفصل الثاني الإطار النظري والذي عانى من اعتماده على مصادر عربية قديمة مع غياب الدراسات الدولية المعاصرة، وعدم تقديم نموذج مفاهيمي يربط بوضوح بين أبعاد التمكين (تفويض السلطة-التدريب- فرق العمل-التحفيز) ومتغير الإبداع الإداري، فإذا ما أُعيد تنظيمه بتحديث المراجع، وإيضاح المخطط النظري، وتقديم جداول مقارنة وتحليل نقدي، فإنه سيكسب القوة والاتساق الأكاديمي اللازمين.

أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة فقد استعرض الباحث سلسلة من الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بتمكين العاملين والإبداع الإداري، مع التركيز على دراسات محمد حامد (٢٠١٨) في جامعة نجران، ودراسات أخرى شملت منظمات ربحية وحكومية، وقد تم عرض هذه الدراسات تنظيمياً حول تعريفات التمكين وأبعاده، وتعريف الإبداع الإداري ومعايير قياسه، إضافة إلى نتائج تتعلق بعلاقة التمكين بالإبداع، إلا أن النقد التحليلي للدراسات كان في مجمله وصفيًا مع ضعف في رصد أوجه الاختلاف البحثية والمنهجية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، كما أن الباحث اقتصر على الإشارة إلى أن بيئة الدراسة مستجدة في القصيم عوضًا عن تناول عميق لأسباب التباين في النتائج. ورغم أن الباحث نجح في إبراز الفجوة البحثية المحلية وتقردها بالسياق الجغرافي والقطاعي، إلا أنه كان يمكنه تعزيز الفجوة بنقد أكثر عمقًا لمنهجيات وأساليب قياس تمكين العاملين والإبداع الإداري في الدراسات المرجعية.

في الفصل الثالث اختار الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وهو الأنسب لدراسة العلاقات بين المتغيرات دون تدخل تجريبي، وشرح إجراءات البحث بدءًا من تحديد مجتمع الدراسة (٦٤ منظمة غير ربحية في بريدة) واختيار عينة عشوائية قدرها ٤٧ منظمة، وذلك مراعاةً للتنوع من حيث حجم وطبيعة النشاط الاجتماعي. كما وصف أداة البحث (الاستبيان) وأشار إلى إجراءات التحقق من صدقها وثباتها إحصائيًا، مع تناول لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات لضمان ملاءمة الأساليب الإحصائية اللاحقة. ولإجراء تحليل ربط متغيري التمكين والإبداع، استعان الباحث بإحصائيات مثل الانحدار الخطي والتحليل الوصفي، ما يعكس انسجامًا بين أسئلة الدراسة والأدوات المنهجية. وعلى الرغم من شمولية الوصف، فقد افترقت الدراسة إلى توضيح آليات اختيار المناهج الإحصائية بالتفصيل (مثل معايير دلالية الفرضيات) أو نسبة الاستجابة للاستبيان والحوافز المقدمة للمشاركين، مما يمكن تحسينه

استخدم الباحث العربية الفصحى في كامل الرسالة، مع الحفاظ على مصطلحات علمية متخصصة في الإدارة والبحث، كما حافظ على سلامة النحو عمومًا، كما نجد أن هناك ترابط منطقي في تسلسل الفصول، ووضوح في الانتقال بين المفاهيم والنظريات والمنهجية والتحليل، ما يعزز قابلية القراءة والفهم، وبصفة عامة، يوصى بتنقيح الرسالة لغويًا لتجنب التكرار وتقليل طول الأقسام غير المنهجية.

تكمن أصالة هذه الدراسة في تسليط الضوء على بيئة ميدانية مغايرة (المنظمات غير الربحية في بريدة) لم تخضع للدراسة بشكل مباشر سابقاً، وهو ما أشار إليه الباحث صراحةً، ومع أن علاقة التمكين بالإبداع الإداري محل دراسة في بيئات تعليمية وتجارية وسلطوية في أدبيات غربية وعربية، إلا أن تطبيقها في القطاع غير الربحي ببريدة يضيف سمة جِدة محلية، غير أن الباحث اعتمد تعاريف وأدوات سبق تطويرها في بحوث أخرى، دون تقديم أدوات جديدة أو مقياس مخصص، ما يقلل من جانب الجِدة المنهجية، وكان من الممكن تصميم مقياس تمكين محلي الصنع يأخذ في الاعتبار خصوصيات الثقافة التنظيمية السعودية، ما كان سيعزز من الأصالة الكاملة للدراسة.

ضمت الرسالة قائمة مراجع متنوعة تضم كتباً عربية وأجنبية، ومقالات بحثية ودوريات محكمة، ولكن لم يعتمد التوثيق على أسلوب APA7 من حيث الطريقة و ترتيب المراجع أبجدياً، وقد ذكر الباحث تفاصيل مثل سنة النشر واسم الناشر لكن بعض المراجع تغيب فيها تفاصيل كدار النشر، وهنا كان من الأفضل الالتزام بنظام apa7 كونه الأحدث والمعتمد في الكثير من الجامعات الا أن الباحث قي يكون التزم بالموائمة الصارمة مع دليل التوثيق المعتمد للكلية.

اشتملت الملاحق في ختام الرسالة على نسخة من الاستبيان الميداني المستخدم، ولعل وجود هذه الملاحق يعد من ضروريات التحقق من صلاحية الأداة وتمكين الباحثين القادمين من إعادة استخدام الأداة أو تعديلها بما يتوافق مع متطلبات سياقات أخرى، لكن نجد الباحث لمن يقيم بإرفاق أي ملاحق أخرى ما يعد قصور في هذا الجانب.

تعد هذه الرسالة إضافة قيمة إلى أدبيات الإدارة العامة والموارد البشرية في القطاع غير الربحي السعودي، لما تضمنه من منهجية واضحة، واستبيان موثوق، ونتائج قابلة للتطبيق العملي. تبرز نقاط قوتها في دقة صياغة المشكلة والأهداف، وملاءمة المنهجية، واتساق النتائج مع الفرضيات. وفي مقابل ذلك، توجد فرص لتحسين النقد الأدبي للدراسات السابقة، وتعميق الجانب الثقافي في تفسير النتائج، وكذلك توحيد أسلوب التوثيق وتقليص الأقسام الإنشائية. يوصى الباحثون والممارسون في القطاع الثالث بالاطلاع على هذه الدراسة لتبني استراتيجيات تمكين فعالة تعزز الإبداع المؤسسي، واستغلال نقاط الضعف المذكورة في تطوير بحوث مستقبلية أكثر تخصصًا وابتكارًا.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



شكرا لكم

